

له الواحدة من اطلاق البحر صلى الله عليه وسلم العمل وكونه
لم يقبل او يجعله قال فيوجد منه تحريم المشي الى معصية
وان كان المشي في نفسه مباحا لكن لانضمام قصد الحرمان
اليه فكل واحد من المشي والقصد لا يحرم عند انفراجه
اما اذا اجتمعا فان مع الهم عملا لما هو من اسباب المهموم به
فانضم اطلاق او يجعل الواحدة به كما ذكرنا في شرح المنهاج
ثم قال فاشهد بهذه الفاتحة يدريك واتخذها اصلا
يعود نفعه عليك وذكر في كتاب الجليات ان قوله
صلى الله عليه وسلم او يعمل ليس له مفهوم حتى يقال انها
اذا تكلمت او عملت يكتب عليها حديث النفس لانه اذا كان
الهم لا يكتب بحديث النفس او لا انتهى وهذا اخلاق طاهر
الحديث وخلاف ما ذكرناه في جميع الجوامع ويلزم منه ان
لا يواخذ عنه انضمام عمل من مقدمات المهموم به بطريق
اولى لانا اذا لم نواخذ بحديث النفس وان انضم اليه عمل
المهموم به فانا لانواخذ وما انضم اليه الا مقدمة
من مقدماته اولى واحرى وقد يقول الشيخ
الامام ان لا واخذ بحديث النفس راسا وانما
واخذ بالعمل سواء كان عملا لمقدمة من مقدمات المفهوم به
او المهموم به نفسه وكما نقول له تلك المقدمة تكن معصية بالذات
النفس

٢٨
النفس كما ذكرت فلا تفتح النظر عنها فالادح عنده الواخذ
بحديث النفس عند انضمام العمل بالمهموم به نفسه
وقول الشيخ الامام اذا كان الهم لا يكتب بحديث النفس
اولى ممنوع فلنستسلم اليه ان الهم لا يكتب له مطلقا
وانما لا يكتب عند عدم انضمام العمل اليه واما ما ذكرنا
في شرح المنهاج من الواخذ بالمقدمة اذا انضمت
الى حديث النفس لا تطلق قوله عليه الصلاة والسلام
او يعمل فحسن لو لم يقيد في حديث اخر لكن جاء في رواية
اخرى في الصحيحين او يعمل به ويظهر عنده ان يقال
ان يرجع عن عمل السيئة بعد فعل مقدمتها به تعالى
لم يواخذ بما فعله لما في صحيح مسلم قالت الملائكة
رب ذلك عبدك يريد ان يعمل سيئة وهو ابصر به
فقال اربنوه فان عملها فاكتبوها له بمثلها وان تركها
فاكتبوها حسنة انما تركها من من حرام من اجلي وفي
لفظ رواية ابى حاتم وان تركها من اجلي فاكتبوها
له حسنة دل الحديثان والثاني منها صريح
على ان الترك لله يوجب كتب المعصية المفهوم بفعلها
حسنة فالظن بمقدمتها وقد يقول الشيخ الامام المقدمة عملت
ولا كذلك نفس المعصية المنصودة وجوابه ان المقدمة لم تعمل